برنامج عمل الدوحة ونتائج مؤتمر هونج كونج

أ. حسان خضر

مقدمة:

- ترتب على فشل مؤتمر كانكون:

١. تمديد جولة المفاوضات لبرنامج عمل الدوحة.

٢. اتساع الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

٣. اسقاط بعض الموضوعات (التي تعرف بموضوعات سنغافورة).

الطريق إلى هونج كونج:

1 . الاجتماع الوزاري المصغّر في دافوس:

- في التاسع والعشرون من شهر يناير عام ٢٠٠٥ اجتمع ٢٣ وزيراً للتجارة في البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في دافوس.
- حضر الاجتماع سويسرا، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، كندا، استراليا، نيوزيلندا، النرويج، اليابان، كوريا، الأرجنتين، تشيلي، مصر، هونج كونج، الهند، أندونيسيا، كينيا، ماليزيا، المكسيك، باكستان، سنغافورة، جنوب أفريقيا وتايلاند .

- كان الهدف من هذا الاجتماع وضع المفاوضات في الطريق الصحيح تمهيداً للمؤتمر الوزاري السادس الذي سيُعقد في هونج كونج في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٥.
- بالرغم من قلة عدد الدول النامية المشاركة في هذا المؤتمر الوزاري المصغّر إلا أن الخلافات بقيت واضحة في قضايا الزراعة بعناصرها الثلاثة والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية والمعاملات الخاصة والتفضيلية للدول النامية بما فيها تسهيلات التجارة.

2. موقف المفاوضات متعددة الأطراف بعد دافوس:

- ما زال هناك خلافات حادة بين الدول النامية والأقل نمواً والدول المتقدمة حول معظم مواضيع برنامج عمل الدوحة.
- حتى يتم نجاح مؤتمر هونج كونج واستمرار برنامج عمل الدوحة ونجاحه لابد من حدوث تقارب في وجهات النظر أو توازن في المواقف.

مؤتمر هونج كونج: شروط وفرص النجاح

- يرى كثيرٌ من خبراء منظمة التجارة العالمية أنه من أجل إنجاح مؤتمر هونج كونج وإمكانية الانتهاء من برنامج عمل الدوحة في بداية عام ٢٠٠٦، فلابد من أن يكون هناك تقدم ملموس في موضوعات الزراعة والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية.
- كما أنه من الواجب أن يقدّم حجم مقبول من العروض في موضوع الخدمات التي تسير فيها المفاوضات الثنائية حسب مفهوم أطلب واعرض. ويفترض كذلك أن يكون هناك وضوح في استحداث قواعد محددة في تسهيل التجارة وأن تنعكس أوجه التنمية في معظم الاتفاقيات.

- ويرى معظم المراقبون أنه لابد من التوصل إلى اتفاق بالنسبة لصيغ تخفيض التعريفة للمنتجات الزراعية وغير الزراعية، والوصول إلى تواريخ تحديد إنهاء الدعم للصادرات الزراعية وصيغ تخفيض الدعم قبل مؤتمر هونج كونج وبتواريخ لا تتعدى شهر يوليو ٢٠٠٥ وإلا فإنه لن يكون بالإمكان الانتهاء من برنامج عمل الدوحة في مطلع عام ٢٠٠٦ .

مؤتمر هونج كونج: تكاليف الفشل وعوائد النجاح

- إن مجيء مؤتمر هونج كونج بعد مؤتمر كانكون الذي اختتم أعماله يجعل من مؤتمر هونج كونج نقطة انعطاف في برنامج عمل الدوحة وحتى استمرارية منظمة التجارة العالمية.
- إن نجاح مؤتمر هونج كونج يعني إمكانية اختتام برنامج عمل الدوحة في مطلع عام ٢٠٠٦ أما فشله فيعني فتح الباب أمام عدد كبير من الاحتمالات أقلها ضرراً على ما يبدو تعليق المفاوضات وإطالة عمر برنامج عمل الدوحة، هذا بالإضافة إلى اهتزاز الثقة في النظام الاقتصادي العالمي.

- إن فشل مؤتمرين متتاليين في الاتفاق على برنامج عمل الدوحة قد يعني تغير كامل للبرنامج، ففشل مؤتمر كانكون أدى إلى إسقاط ثلاثة موضوعات من موضوعات سنغافورة.
- كما أن الفشل قد يزيد من حالة عدم الثقة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وقد يؤكد شكوك الدول النامية في عدم جدية الدول المتقدمة في موضوعات التنمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية لدول النامية، وهذا بالتالي سوف يؤدي إلى تعقيدات أكبر في المفاوضات الجارية.

- إن أسوأ الاحتمالات هو أن يؤدي فشل مؤتمر هونج كونج إلى تهديد وجود منظمة التجارة العالمية برمتها بعد أن أصبح عدد الدول الأعضاء فيها ١٤٨ دولة. ففشل المؤتمر السادس قد يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالمنظمة والعودة إلى التكتلات الإقليمية.

فوائد نجاح مؤتمر هونج كونج:

- أما نجاح مؤتمر هونج كونج سوف يعمل على إعادة الثقة بمنظمة التجارة العالمية ويزيد الثقة بين الدول النامية والدول المتقدمة ويزيد من اندماج الدول النامية والدول الأقل نمواً في الاقتصاد العالمي، وهذا يعني اقتراب انتهاء برنامج عمل الدوحة بكافة محاوره، مما يعطي للاقتصاد العالمي نوعاً من الاستقرارٍ كما أنه سوف يؤدي إلى تحسن مستويات النمو في الدول النامية والأقل نمواً.

- يشير التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٣ أن إزالة الحواجز على التجارة السلعية في الدول النامية والمتقدمة، كما يقتضي برنامج عمل الدوحة، سوف يؤدي إلى تحقيق عوائد تتراوح بين ٢٥٠ بليون دولار إلى ٦٢٠ بليون دولار سنوياً، تحصل الدول النامية على ثلثها تقريباً .

- قدّرت منظمة التجارة العالمية في إحصاءاتها حول العولمة ومنافعها في عام ٢٠٠١ أن إزالة الحواجز في التجارة السلعية والزراعية والخدمية سوف يؤدي إلى تحقيق مكاسب للاقتصاد العالمي تعادل نحو ١,٣ تريليون دولار. إن فشل مؤتمر هونج كونج يعني خسارة الاقتصاد العالمي لهذه المكاسب المادية.

اتفاق الساعة الأخيرة فى اجتماع هونج كونج:

- وافقت الدول الأعضاء في WTO على مجموعة متواضعة من الخطوات حالت دون انهيار جولة المفاوضات التي عقدت على مدى ستة أيام (13-18 ديسمبر 2005).
  * حال هذا الاتفاق دون انهيار جولة محادثات الدوحة لتحرير التجارة العالمية.
  * اعتبره فريقاً أنه "اتفاق لحفظ ماء الوجه" نظراً لوجود صعوبات كثيرة وشائكة.

ملف الزراعة:

- وافقت الدول الأعضاء على إنهاء الدعم الذي تقدمه الدول الغنية لصادراتها الزراعية بشكل تدريجي بحلول عام 2013.
- يتم تحديد أساليب المفاوضات بنهاية 30 إبريل 2006، وأن يتم تقديم جداول الالتزامات بموعد أقصاه نهاية يوليو 2006.
- النظر في وضع آلية وقاية بالنسبة للدول النامية.
- شكل هذا الاتفاق حل وسط بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

القطن أولاً:

- الاتفاق على إلغاء دعم صادرات القطن من قبل الدول الغنية بحلول عام 2006، وهو ما كان مطلباً أساسياً للمجموعة الأفريقية؛ التي طالبت أن يلغى الدعم على صادرات القطن بوتيرة أسرع مما سيتم الاتفاق عليه بالنسبة لباقي المحاصيل.
- الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر مصدر للقطن في العالم، تدفع 4 مليار دولار على شكل دعم لصادراتها) يقوض الأسواق ويجعل من الصعب على الدول الفقيرة الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها.

النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية:

- نص الإعلان على أن يتم الاتفاق على أساليب وآليات المفاوضات بموعد أقصاه نهاية إبريل 2006، وأن تقدم جداول الالتزامات بنهاية يوليو 2006، والنظر في المبادرات القطاعية التي ستكون على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة.
- راعى النص حق الدول النامية في تحديد المنتجات الحساسة.

التجارة فى الخدمات:

- متابعة الارتكاز على ما جاء في "حزمة يوليو" وأهمية النظر في حجم اقتصادات كل دولة عضو منفردة وبموجب القطاعات على أن يراعى في ذلك الاهتمامات التصديرية للدول النامية.
- توافق الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات (متعددة أو ثنائية) على أن يكون 31 أكتوبر 2006 موعد لرفع الجداول النهائية لالتزامات الدول.

تسهيل التجارة:

- تأكيد على ما جاء في "حزمة يوليو" بهذا الشأن.

المعاملة الخاصة والتفضيلية:

- تؤمن الدول الأعضاء المتقدمة إلى أسواقها بدون رسوم جمركية ولا نسب حصص بنهاية عام 2008، أو عند تطبيق أية اتفاقية نهائية لتحرير التجارةٍ يتم إقرارها، بما لا يقل عن 97% من المنتجات القادمة من دول أقل نموا .
- نسبة 3% المتبقية تعني حوالي 400 منتج يمكن للولايات المتحدة واليابان أن تمنعها من دخول أراضيها .